أمـــــــراء المدن الدول الكردية

القيادة الكردية العراقية الحاكمة بين خياري الفيدرالية العرقية والحرب الأهلية

. ســـــلام عـــــبّـــــود* .

بداية، أودّ أن أشير إلى بعض الأسئلة التمهيدية المهمّلة التي ضاعت في غبار الأحداث الجسيمة المتلاحقة، على الرغم من أنّها المفتاحُ النظري الذي يَحمل في ثناياه أسرارَ الإجابة عن مشكلات الواقع السياسي العراقي المستعصية أو الملتبسة. فقد جرى اختزالُ مشكلات هذا الواقع اختزالاً مبتذَلاً، وجرى حصرُها في سببٍ واحدٍ وشخصٍ واحدٍ اسمُه صدّام حسين، بحيث أضحى هذا الأخيرُ ورقةً سحريةً يُخفي تحتَها كلُّ مَن هبّ ودبّ تاريخَه وأفعالَه، ولاسيما عيوبه وشروره. فكأنّ الجميع ينتمون إلى طائفة الملائكة، لكونهم يعيشون في وطنٍ كان الشيطانُ الأكبرُ، الديكتاتورُ، يحتلّ المساحةَ الكبرى فيه!

ولكنْ، ما هي المساحةُ الحقيقيةُ التي يتجوّل فيها الطاغيةُ حرّاً؟ ما حجمُ المساحة الفعلية التي يهيمن عليها؟ كيف نقيسها؟ وكيف يحوزُها؟

يسعى المستبدُّ، بطبيعته، إلى الاستحواذ على كلّ شيء. لكنّ سعيه ليس مرهونًا به وحدَه وبإرادته، على الرغم من أنّ مناصريه وأعداءه على حدٍّ سواء يروْنه «ضرورةً» سعيدةً أو «قدرًا» لعينًا. إنّ سعي المستبدّ مرهونٌ بمقدرة الوسط المحيط به على تقبُّلِ عملية الاستحواذ هذه أو رفضها: فإذا كان معاونو الديكتاتور الأساسيّون التقليديون (أجهزةُ القوة والدعاية والإعلام وجيش الوشاة) يوفّرون له أوسعَ مساحةٍ ممكنةٍ لتحقيق السيطرة الاجتماعية والسياسية والروحية، فإنّ تلك السيطرة لا تُنجَز على نحوٍ تامّ **من دون معاونة أعداء الديكتاتور**، المباشرين وغير المباشرين. كما أنّ المساحة التي يتجوّل فيها الديكتاتورُ حرّاً مرهونةٌ أيضًا بمقدار مقاومة خصومه لمشروع الديكتاتورية، أيْ مرهونةٌ أيضًا **بضعف مقاومة الخصوم** لتلك الحرية. وهذا استنتاجٌ قد يبدو بديهيّاً وساذجًا في نظر كثيرين، وهو كذلك فعلاً؛ لكنّه استنتاجٌ خادعٌ أيضًا: فقد تُرْغمنا بساطتُه على أن ننظر باستخفاف إلى المآسي السياسية والروحية التي تَكْمن خلف هذا الضرب من البديهيات. لذلك سنَعْمد إلى التأنّي قليلاً في بسط وجهة نظرنا، وسنقوم بعرض بعض هذه البديهيات لغرض الوصول إلى ما وراءها ووراء قشرة الواقع الخادعة.

تناقضات تقود إلى تناقضات

عند تتبّع تاريخ الحركة الكردية العراقية يكتشف المرءُ تضاربًا واضحًا بين ما يَطْرحه السياسيون الأكراد من خططٍ وبرامجَ سياسية، وبين النتائج المتحقّقة لصالح الشعوب الكردية جرّاءها. وهنا لا بدّ أن نوضحَ أنّ هذه المقالة لا تهدف إلى دراسة حقوق الشعوب الكردية العادلة، التي نؤْمن بها إيمانًا تامّاً، ومنها حقُّها في إدارة شؤونها القومية، بما في ذلك قضيةُ الاستقلال كمطلبٍ قابلٍ للنقاش، وإنما تهدف إلى دراسة تأثير الفعل السياسي في النتائج السياسية. إنّ دراسةَ مواقف القيادات الكردية تاريخيّاً تجعل الدارسَ يقف على سلسلةٍ واسعةٍ من التناقضات المحيِّرة، التي تتعارض تعارضًا تامّاً مع أهداف الشعوب الكردية نفسها، وتتناغم تناغمًا تامّاً مع مبادئ معاداة «الوطنية العراقية.» ولا أعني هنا الاقتتالَ الكردي الداخلي والخارجي، بل مقدار انسجام حركة المطالبة بالحقوق القومية الكردية مع مشروع الديموقراطية **لعموم العراق**، ومقدارِ فائدتها **للكرد أنفسهم** بشكل خاصّ وللعراقيين بشكلٍ عامّ.

تبنّى الشيوعيون العراقيون خطّاً نضاليّاً وطنيّاً وشعارًا جامعًا مانعًا يقول: «الديموقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكردستان.» وهو شعارٌ تم استلافُه من الحركة القومية الكردية حين كانت تعلن عراقيتَها صراحةً ومن دون لبْس. وظلّت أغلبُ القوى الوطنية العراقية المعارضة، عربيةً وكرديةً، تؤْمن بهذا الشعار حتى ولادة شعار «الفيدرالية،» الذي ترافَقَ ظهورُه مع تنامي مشروع احتلال العراق في ظروفِ تغيُّرِ موازين القوى عراقيّاً ودوليّاً.

تقوم «استراتيجيةُ» الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) على مبدإ الثورة الشعبية: فالشيوعيون يرفضون الانقلابات العسكرية والفوقية (المؤامرة)، ولا يروْن سوى شكلٍ واحدٍ لتحقيق الثورة يقوم على حركة العصيان المدني الجماهيرية أو الانتفاضة الثورية، مدعومةً بالقوى العسكرية المؤيِّدة لانتفاضة الشعب. وهذا التعريف «الكلاسيكي» للثورة الاشتراكية جزءٌ من تراث الحركة الشيوعية عامةً. بيْد أنّ الشيوعيين العراقيين وَجدوا، من خلال خبرتهم الخاصة، أنّ ذلك الشعار لا يتحقّق عمليّاً إلاّ من خلال

---

* ـ كاتب عراقي يعيش في السويد.

هناك خدمٌ سريّون يتولّون دائمًا، بوعيٍ أو من دون وعيٍ، مهمة تعبيد الطريق للديكتاتور، وتوسيع مساحة حريّته!

وجود الشروط الثورية الذاتية، والتي تعني درجةَ استعداد الجماهير للانخراط في الثورة. ومن الناحية النظرية يعدّ هذا الموضوعُ جزءًا من شروط الثورة اللينينية، لا ابتكارًا عراقيًا.

أمّا الابتكار العراقي فهو توصُّلُ الشيوعيين العراقيين إلى قناعةٍ مفادُها أنّ كردستان تَصْنع الهزّةَ الثوريةَ، والعراقَ يقتطف ثمارَها. ولمّا كانت كردستان بعيدةً جغرافيًا عن مركز صناعة القرار السياسي (بغداد)، فقد توصّل الشيوعيون إلى أنّ المقاومة المسلّحة في كردستان تهزّ كيانَ المجتمع العراقي ولا تُسْقط السلطةَ؛ أيْ أنها تساعد على نضوج شروط الثورة، التي يؤمّل لها أن تكون انتفاضةً جماهيريةً في عموم العراق. وهذا التفسير السياسي يطابق على نحوٍ جيد الشعارَ السابق: «الديموقراطيةُ للعراق، والحكمُ الذاتي لكردستان.» غير أنّنا إذا تحرّينا تاريخَ الحركة الكردية، وطَبَّقْنا عليه نظريةَ الشيوعيين عن نضوج عوامل الثورة، **وَجَدْنا أنّ مقتطفي الهزّة السياسية الكردية، في العهود كافةً، كانوا أعداءَ الثورة الكردية وأعداءَ المشروع الوطني الديموقراطي العراقي**. فقد جاءت تلك الهزّاتُ بنتائجَ معاكسةٍ تمامًا لطموحاتٍ وخططِ الشعوب الكردية خاصةً، والعراقية عامةً. نعم! كانت النتائج دائمًا لصالح العسكريين ـ محليّين وأجانب ـ ولصالح القوى القمعية الأكثر تطرّفًا في المجتمع العراقي. أليس هذا مدهشًا؟ مَن يَخدم مَن؟ هذه أولُ بديهيةٍ سياسيةٍ ابتلعها العراقيون طوال نصف قرن!

لنمضِ قُدُمًا في تقديم البديهيات. فقد أَعلنت الحركةُ الكرديةُ ثورتَها ضدّ حكومة عبد الكريم قاسم عامَ ١٩٦١ في ذروة تصاعد المدّ القومي العربي. وقاد الثورةَ أحدُ أعظم القادة الكرد والعراقيين حنكةً، مصطفى البارزاني. وانضوت تحت لوائه قياداتُ الكرد كافةً، بمن في ذلك خصما المستقبل التقليديان: إبراهيم أحمد وجلال الطالباني. ولم يقف ضدّ الثورة سوى عددٍ محدودٍ من قبائل ما عُرف بـ «الجحوش» الموالية للسلطة المركزية. وخلال تلك الحقبة شنّت الحكومةُ حملاتٍ عسكريةً شرسةً وظالمةً على المناطق الكردية، اتّخذتْ طابعَ العقاب الجماعي، من دون أن تُحرز نصرًا حاسمًا. بيْد أنّ الأعمال القتالية تلك كانت مصدرَ خيرٍ على الجماعات العسكرية المؤيِّدة والمعارضة للسلطة، التي وَجَدتْ في الثورة الكردية فرصةً لتسهيل بعضِ نشاطاتها من دون رقيبٍ صارم. فقد شاركتْ في القتال ثمانيةُ ألوية عراقية من أصل اثنيْ عشر لواءً هي قوامُ الجيش العراقي؛ فعزّزت التعبئةُ الحربيةُ الجانبَ العسكري في السلطة، وغَذّت الروحَ العسكريةَ في المجتمع على حساب التحوّلات الاجتماعية الديموقراطية الموعودة، وساهمتْ في تعجيلِ وإنضاج شروط الثورة المضادّة. ولمّا كان الشيوعيون خارج لعبةِ إسقاط السلطة آنذاك لعدم إيمانهم بإسقاط «سلطة قاسم الوطنية،» ولمّا كانت القوى الوطنية الديموقراطية في أعلى درجات ضعفها، فقد انقلبتْ شروطُ الثورة لصالح العسكريين والقوى القومية، وعلى رأسها البعث. فالحال أنّ لسقوط حكومة قاسم عواملَ كثيرةً، كانت صناعةُ الشروط الثورية الخاطئة واحدًا منها. لذلك فضّلت القياداتُ الكرديةُ مدَّ يد العون إلى القوى العربية القومية الأكثر عداءً للكرد وللمشروع الديموقراطي العراقي: البعث، وعناصر القوميين العرب في الجيش، والعسكريين الانقلابيين. ولا بدّ من التنويه هنا إلى أنّنا نختلف مع إعلام قاسم وحسين، الذي جعل من مصطفى البارزاني متآمرًا: فالبارزاني وجعفر أبي التمن وقاسم والجادرجي وعبد الرحمن البزّاز قادةٌ سياسيون قد يتفق المرءُ معهم في أمر ويختلف في آخر؛ لكنّهم يظلّون آباءً روحيين لقطاعاتٍ واسعةٍ من المجتمع العراقي، بحكم سعة تأثيرهم، وجدّيةِ برامجهم السياسية، وكونهم طرازًا من القادة لم يَسْعَ وراء مصالحه الشخصية. إلاّ أنّ ذلك لا يعفيهم من الخطإ، ولا يلغي الحقَّ في نقدِ ما اعوجّ من سياساتهم.

عناق الثورتين

في ربيع عام ١٩٦٢ اتصل القائدُ الكردي إبراهيم أحمد بطاهر يحيى التكريتي، مديرِ الشرطة العامّ، واتفق معه على دعم الثورة على قاسم مقابلَ وعودٍ قوميةٍ يَعْرف الجميعُ أنّها كاذبة. وأَمرت القياداتُ الكرديةُ عناصرَها الطلاّبية بإسناد الحركة الإضرابية، التي قادها البعثيون والقوميون في المدارس والجامعات في كانون الأول ١٩٦٢، والتي عُدّت التمهيدَ الجماهيري لانقلاب ٨ شباط.[١] لذلك سارعت القيادةُ الكردية إلى إرسال وفدها السياسي إلى الانقلابيين، مهنّئين اتحادَ القادة القوميين بنجاح الثورة البعثية الأولى: فوصل صالح اليوسفي وفؤاد عارف في اليوم الأول للانقلاب الدموي الفاشي، للتعبير، نيابةً عن القيادة الكردية، عن تعانق الثورتين، أيْ ثورةِ البعث والثورةِ الكردية! وأَعرب القائدان الكرديان عن أسفهما لأنهما لم يسعدا بفرحة المشاركة المباشرة في الأحداث، الدموية طبعًا.[٢]

ومن المعروف أنّ أزمة تقليص نفقات الدفاع، التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالصراع بين الحكومة والحركة الكردية، كانت العاملَ

١ ـ وهذا الدعم يذكّر بالدعم الذي قُدّم إلى القوات الأميركية عند احتلالها بغدادَ والموصلَ وكركوك، والذي اتخذ مظهرَ الفوضى والتخريب والنهب المنظّم وإطلاق مشاعر العداء لكلّ ما هو وطني وعربي.

٢ ـ أوريل دان، **العراق في عهد قاسم** (السويد: دار نبز، ١٩٨٩)، ص ٤٥٠.

الحاسمَ في إسقاط حكومة البزّاز، وعودةِ قيادة العسكر في آب ١٩٦٦، ممهِّدةً لصعود تحالف البعث ـ النايف والداوود في ١٧ تموز ١٩٦٨. أما رهانُ الحركة الكردية على انقلاب تحالف النايف ـ عبد الغني الراوي ـ الساقاك [استخبارات الشاه] عامَ ١٩٧٠، فكان أمرًا عجيبًا. فقد وَضعت القيادةُ الكرديةُ أياديَها بأيدي قوًى دموية ـ عراقية وأجنبية ـ تكنّ للكرد عداءً صريحًا. وكانت خطةُ الاستيلاء على السلطة تتضمّن التمهيدَ للانقلاب العسكري بإقلاق الوضع السياسي عن طريق تحريك القوات الكردية من كردستان ضدّ السلطة المركزية. ويبدو من مجريات الأحداث أنّ الشاه وجهازَ استخباراته فضّلا تنفيذَ خطةٍ انقلابيةٍ أخرى، لا يكون الأكرادُ والنزاعُ الحدودي طرفًا مباشرًا فيها.

من هذا العرض التاريخي أردنا الوصولَ إلى بديهية سياسية جديدة، وهي أنّ تحريكَ الوضع في كردستان عاملٌ أساسي من عوامل خلخلة عمل السلطة المركزية في العراق. لقد «أثبت التاريخُ صحةَ هذا الاستنتاج تمامًا،» كما تقول أدبيّاتُ الحزب الشيوعي العراقي. ولكنّنا، للسبب البديهي هذا نفسِه، نرى أنّ صمتَ القيادة الكردية الحاكمة طوال ما يزيد على عقد، تمشّيًا مع خطوط حظر الطيران الأميركي عقب حرب الكويت وسحق الانتفاضة الشعبية، كان عاملاً أساسيّاً من عوامل تجميد الحركة والصراع في إطار القوات المسلّحة العراقية لصالح صدّام حسين، وعاملاً من عوامل إطلاق يده علنًا للتنكيل بالشعب العراقي في المناطق الوسطى والجنوبية. ولم تُطلقْ هذه اليدُ على تلك المناطق لأسبابٍ طائفيةٍ بحت كما يدّعي البعض: فقد أضحت الموصلُ والرمادي، المؤيِّدتان للحكومة في نظر الحكومة نفسها وبعض أطراف المعارضة، مسرحًا جديدًا للصراع، أكثرَ خطورةً على النظام من المناطق الشيعية نفسها، بحكم تعدّد محاولات كبار العسكريين التمردَ على السلطة المركزية.

وقد كَشفتْ خفايا الصراع بين أجهزة الحزب الشيوعي العراقي القيادية في مطلع الثمانينات عن جرائم سياسية وتنظيمية عظيمةِ الخطورة، راح ضحيتَها جلُّ الكادر الحزبي الذي تم تدريبُه في الخارج وكُلّف بمهامّ التسلل إلى الداخل. ووصلت الأمورُ حدودًا فاضحةً حينما كُشف النقابُ عن اعتقال وتسليم بعض الأوكار الحزبية، التي تضمّ الكوادرَ المرسلةَ إلى الداخل، والمحروسةِ من قبل استخبارات الحركة الكردية، قبل خروج تلك الكوادر من حدود كردستان. وهذا ما حدث للمجموعات التي اعتُقلتْ من قِبل المخابرات العراقية في قلب المدن الكردية، أو في الطريق من سورية. باختصارٍ شديد، لم يصل إلى الداخل كادرٌ حزبيٌّ واحدٌ من دون أن يَسقط في أيدي الشرطة السرية في الطريق إلى الداخل، أو على الأغلب في كردستان نفسها! لقد حاول الفريقُ الممسكُ بزمام القيادة الحزبية تبريرَ تلك الأحداث عن طريق كيل الاتهامات للطرف الآخر، وكانت أهمُّ تلك الاتهامات نعتَ الطرف الآخر بالعمل لصالح النظام. وقد أثبتت الأحداث صحةَ هذا الاتهام: فقد عمل كثيرون من ذلك الطرف لاحقًا مع السلطة بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر. وبهذا اختُتم الجدلُ حول مصير عشرات الكوادر الحزبية، التي راحت ضحيةً لعمليات تبادلٍ مشبوهةٍ أسهمتْ فيها أطرافٌ كثيرةٌ، منها العناصرُ الكرديةُ الممسكةُ بقيادة الحزب الشيوعي العراقي. بيْد أنّ الخلاف بين تيارين قياديين لا يلغي حقائقَ التاريخ؛ كما أنّ وقوعَ طرفٍ في شراك السلطة لا يعفي الطرفَ الآخرَ من المساءلة ومن مسؤوليةِ ما حدث. ولقد بدأ الخلاف أولَ الأمر حول السيطرة على جهاز الإعلام الحزبي؛ وكان عضوُ اللجنة المركزية ماجد عبد الرضا، الذي تولّى إبّان مرحلة التحالف مهامَّ صحيفة الحزب ومهامَّ قيادةِ منظمة الشبيبة الديموقراطية وحلِّها، نقطةَ الصدام الشخصية في هذه القضية، لأنّه جَمَعَ في مهامّه قضيتين أساسيتين: الأولى أسرار التحالف مع البعث، والثانية التنازع على قيادة الشؤون الإعلامية والمالية التي آلت إلى فخري كريم بحكم استئثار الفريق القومي بالقيادة. ويرى كثيرون أنّ الفريق الذي استسلم للسلطة من قياديي الحزب الشيوعي، كجماعة ماجد عبد الرضا، ذَهَبَ نتيجةً لليأس القاتل الذي عاشوه جرّاء سلسلة التناقضات الحزبية والتنظيمية، وفي مقدّمتها قضيةُ تسليم الكوادر الحزبية والهيمنة على ماليّة الحزب وإعلامه.

إنّ سقوط طرف لا يلغي مسؤوليةَ الطرف المنتصر، بل يُثبت المسؤوليةَ على الطرف الأقوى الذي تولّى مهامَّ التنظيم والتنقّل الحزبي والعسكري؛ وذلك لأنّه المسؤولُ الأول والأخير عن مصير عشرات الكوادر الحزبية، والمسؤولُ عن الجسم الأساسي من موارد الحزب وإعلامه. وقد أكّدت السنواتُ تلك أنّ بعضَ الكوادر التي لم ترسَلْ إلى الداخل نالها العقابُ نفسُه، ولكنْ على يد الميليشيات الكردية، كما حدث للأنصار الشيوعيين في بشتآشان. وكان الضالعون المباشرون في تلك الجريمة هم أنفسهم الذين أثيرتْ حولهم قضايا المالية والإعلام والكادر الحزبي! أهي مصادفاتٌ محضة؟! فمَنْ لم يُصَفَّ حزبيّاً وجسديّاً (كالشهيد توفيق رشدي)، من طريق إخراجه من صفوف التنظيم تحت ذريعة «الانحراف وانتقاد القيادة،» اصطيد في الطريق إلى الداخل؛ ومَنْ لم يقعْ في المصيدتين سُحِقَ في أعالي الجبال؛ أما مَنْ تبقّى في قبضتهم فقد دُجِّن. وكلُّ ذلك جزءٌ من الظاهرة التي أسميناها «حرية الديكتاتور»: فهناك خدمٌ سرّيون يتولّون دائمًا، بوعي أو من دون وعي، مهمةَ تعبيد الطريق للديكتاتور وتوسيع مساحة حريته.

ولم يكن تخلّي القيادة التقليدية الكردية (عزيز محمد، فخري كريم، باني خيلاني، وغيرهم) فجأةً من دون سبب. ولم يكن ما حدث عمليةَ إقصاءٍ أو تغييرٍ ديموقراطي كما رَوّج البعض، بل نتيجة للتغيير في الدور القومي للحزب وفي المشروع القومي الكردي عامةً. وكان للصراع حول المالية والإعلام الدورُ الحاسمُ في ذلك التغيير. ومن مفارقات هذا التغيير أنّ الفريق الذي وصل إلى القيادة هو الفريقُ الأضعف، الذي طالما وُصف بأنه مجموعةُ التابعين والمدجَّنين. فكيف استطاعت هذه المجموعة إقصاءَ كتلة الصقور القومية، صاحبةِ النفوذ، المهيمنةِ على شرايين الحزب الأساسية؟ إنّ الجواب يكمن في نقطة واحدة: لم يكن هناك تغيير، بل تنازل القادة القوميون الأقوياء طوعًا لكي يمسحوا آثارَ حقبةٍ تاريخيةٍ كاملةٍ استولوا فيها على مقدّرات الحزب وهو في أفضل أوضاعه المالية. كانت عملية التغيير إعادةَ تحاصصٍ قومي لجسد الحزب، وعمليةَ سلبٍ وغسيلِ أموال تاريخية، وَجَدَتْ صداها

يتوجّب على القيادات الكردية أن تلتزم أعلى درجات الحذر، وأن تتجنّب الوقوع في الخطإ المميت الذي قد يدفع الضحية إلى استعارة سوط جلاّدها حين تظنّ هذه القيادة ـ خطأ ـ أنّ الرياح تجري لصالحها دائماً!

داخل قيادات الحزب نفسها، وخاصةً لدى العناصر القريبة من بعض مصادر التمويل الحزبي، كالمسؤول التنظيمي للحزب في جمهورية اليمن الديموقراطية، الذي أثار علاماتِ استفهامٍ جديةً تتعلّق باختلاط الأوراق المالية والإعلامية والتنظيمية.

إنّ غيابَ عملية صناعة الأزمة الداخلية، وصمتَ جبهة كردستان، فوّتا على الكثير من المحاولات الانقلابية، العسكرية خاصةً، فرصَ التحرك الناجح، وجعلاها مكشوفةً تمامًا للسلطة. كانت هزّةُ كردستان آنذاك ضروريةً لغرض تنشيط المقاومة في شمالي غرب العراق ووسطه، وكانت أكثرَ من ضرورية لغرض منح عمليات التمرد المستمرة غطاءً يسهّل لها مهمةَ الحركة والاتساع، ويَمنح المقاومةَ الشعبيةَ المسلحةَ (التي كان للقوى السياسية الشيعية شرفُ الانفراد بها في الوسط والجنوب) متنفَّسًا أكبرَ للانتشار والتجذّر. لكنّ ذلك لم يحدث. فبعد الشعب العراقي، كان الجيشُ هو الضحيةَ الكبرى لذلك الصراع الخفيّ، إذ وقع في مصائد قاتلة تبدو متناقضة لكنّها كانت موحَّدةَ الغايات: صدّام والأميركان وأحزاب المعارضة. وقد أثبتت الأيامُ أنّ هذه القوى مجتمعةً تحمل عداءً خاصّاً للمؤسسة العسكرية لأنّ هذه المؤسسة (بصرف النظر عن تقييم دورها الوطني) هي الطرفُ الأهمُّ عراقيّاً في حسم الصراعات الداخلية.

إنّ إعادة دراسة ما حدث تكاد تجعلنا نجزم قائلين: إنّ «دخول» القوات الأجنبية أراضي العراق كان يمكن تبريرُه من الناحية العقلية لو تمّ ضمن عملية إنهاء احتلال العراق لأراضي شعب الكويت الشقيق، على الرغم من الاعتراضات الوطنية التي تسجَّل على مثل هذا الحلّ. بيْد أنّ ذلك لم يحدثْ لأسباب عديدة، وبديهية أيضًا. من هذه الأسباب الحساباتُ الدوليةُ التي رأت في ذلك الحدث إشارةً سلبيةً قد تستلمها القوى المتشددةُ في موسكو فتجعلها تصحو من سكرة موتها وتتّحد على خطرٍ قائم. أما عراقيّاً، فإنّ نتائج ذلك الحدث في تقدير الأميركان وحلفائهم كان لصالح قوًى عراقيةٍ معاديةٍ لمصالحهم، قوًى ما كان لها أن تَمنح الأميركانَ شرعيةَ احتلال العراق ولا تفويضًا دوليّاً بحكم الشعب العراقي وتهديم مؤسساته المدنية ووضع اليد علنًا على ثرواته. فلم يكن الأميركان آنذاك قد بدأوا عمليةَ شراء الذمم السياسية إلاّ على نحو محدود، ولم تبدأ عمليةُ تجميع القوى المؤيِّدة للحرب والاحتلال إلاّ عقب ذلك، في مرحلةٍ ما أسميناه بـ «الهدنة والصمت.» لذلك قد يبدو «دخولُ» القوات الأميركية الأراضيَ العراقيةَ عقب اندحار القوات العراقية في الكويت إجراءً دوليّاً مبرَّرًا عقليّاً وقانونيّاً، حاله كحال دخول أراضي ألمانيا واليابان، مع الاختلاف العظيم في الأهداف والدوافع والمبرِّرات. وإذا كان لا بدّ من البحث عن ضرورات إنسانية (وليست وطنية) لتبرير ذلك الحدث، فقد كانت ضرورةُ إسقاط نظام صدّام عامَ ١٩٩١ أكبرَ مما هي عليه عام ٢٠٠٣، وجدواها أعظمَ، وتوقيتُها أسلمَ، وكانت الضرورة تستدعي أن يحرَّر ضحايا القبور الجماعية أحياءً لا أكوامًا من العظام! لكنّ الضرورةَ **الأميركية** لا تلتقي البتةَ مع الضرورات الوطنية العراقية: فأهداف الأميركان لا صلة لها بسكّان المقابر الجماعية أو ذويهم، ولا بالمواطن العراقي إلاّ في اعتباره مادةً وأداةً وضحيةً.

لماذا انتفت ضرورةُ الهزّة السياسية في مرحلةٍ ما بعد الانتفاضة الشعبية وعودة القوات العراقية مهزومةً في حرب الكويت؟ سيجيبنا مجيبٌ بأن حماية أرض كردستان المحرّرة كانت غايةً أساسيةً للحركة الكردية. وربما يكون هذا الجواب معقولاً ومنطقيّاً عند البعض، ولكنْ أين **الوطنُ** في هذه الحسابات؟ وأين الديكتاتور الذي نتشدّق بمعاداته؟ وما معنى القبور الجماعية إذًا؟

لقد فشا سمُّ «تجزئة النضال الوطني» عند البعض إلى الحدّ الذي أضحى ينادي بتطبيق «مبدإ الصمت والهدنة» على المناطق الشيعية أيضًا حين يتعلّق الأمرُ بمقاومة الاحتلال، وإنْ كانت هذه المقاومةُ سلميةً ومدنيةً وسياسيةً بحتة، أيْ مقاومةً ديموقراطيةً وفق التعبير الأميركي! إنه المبدأُ ذاتُه، مبدأ تفتيت وحدة الوطن: فالأصل العِرقي والطائفةُ والمنطقةُ والعشيرةُ أضحت تحتلّ مرتبةً أعلى من الوطن عند أغلب السياسيين ولدى قطاعٍ واسع من المثقفين. وهذا هو أحد عناصر مراهنة الإدارة الأميركيةِ عند أتخاذها قرارَ غزو العراق منفردةً: فقد سادت لدى الأميركان قناعةٌ تقول بأنهم يواجهون شعوبًا بلا هويةٍ وطنية، شعوبًا يَسْهل لهم عزلُ الأغلبية الوطنية فيها عن محيطها القومي، بنزع صفتها التاريخية تطبيقًا لشعار «عراق لا عربي ولا مسلم،» وبذلك تَسْهل لهم مهمةُ تفكيك بنى المجتمع المدنية وأُسس روابطه الروحية. لقد بُنيتِ «استراتيجيةُ» الغزو الأميركي على نظرية تقول إنهم يواجهون شعوبًا جغرافية مقسّمةً هندسيّاً إلى مثلّثاتٍ سنيّةٍ ودوائرَ للطول والعرض شيعيةٍ وكرديةٍ، وإلى سكّانٍ للشمال والوسط والجنوب. والحال أنّ ثَلْمَ الوطنية العراقية وتدميرَ أسسها غايةٌ أساسيةٌ من غايات القيادات الكردية العرقيّة، ومهمةٌ مصيريةٌ من مهمات بقائها واستمرارها.

من الكردية إلى الكردستانية

إذا قُدِّرَ لنا مواصلةُ التحليل نجد أنّ الحزب الشيوعي العراقي نفسَه، صاحبَ شعار «الديموقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكردستان،» غيَّر خريطتَه التنظيمية، جاعلاً من قسمه العامل في كردستان «الحزبَ الشيوعي **الكردستاني**،» لا الكردي، تناسبًا مع حالة توازن القوى والهدنة المؤقّتة مع صدّام. كان صدّام يراقب بدقةٍ عاليةٍ هذه الهدنةَ ويرعى توازنَ القوى فيها رعايةً محكمةً، كما يفعل الأميركانُ اليوم بالضبط مع القوى المتخاصمة.

ومن المفيد هنا أن نؤكّد أنّ صيغة «الكردستاني،» ذاتَ الطابع الجغرافي لا القومي، هي الأساسُ الدعائي الذي بَنَتْ عليه القوى السياسيةُ الكرديةُ مشروعَ «الفيدرالية.» إنّ مشروع «الكردستانية،» الذي يتضمّن معنى جغرافيّاً يتجاوز حدودَ سيطرة الكرد القومية، هو تطويرٌ محلّي لصيغة بسط النفوذ الكردية على جزء كبير من العراق **وابتلاع حقوقِ قومياتٍ أساسيةٍ** كالعرب والتركمان والأشوريين والكلدان وتكويناتٍ دينيةٍ كاليزيديين. وهو صيغةُ تبادلِ منافعَ آنيّةٍ سياسيّةٍ مع قوى أجنبية، وجدتْ تعبيراتها العلنيةَ مع بدء التهديدات الأميركية بغزو العراق. لذلك يتوجّب على القيادات الكردية أن تلتزم أعلى درجات الحذر، وأن تتجنّبَ الوقوعَ في الخطإ المميت الذي قد يَدفع الضحيةَ إلى استعارة سوط جلاّدها حين تظنّ هذه القيادةُ ـ خطأً ـ أنّ الرياح تجري لصالحها دائمًا.

إنّ خططَ القيادات الكردية تتجاوز الأطرَ التقليديةَ التي رسمتْها هذه القيادةُ لنفسها من قبل، والتي كانت تنصّ على الحكم الذاتي لأربيل والسليمانية وكركوك والأقضية والنواحي التي فيها أغلبيةٌ كرديةٌ في الموصل وديالى كما كانت في زمن الزعيم العراقي الكردي مصطفى البارزاني. وما سياسة الهدنة الكردية مع صدّام، وما تلاها من تطوير للمشروع الكردي إلى «الكردستاني،» إلاّ صيغةٌ قوميةٌ أنانيةٌ وتوسعيةٌ في مواجهة المشروع الوطني العراقي الديموقراطي. لقد تمسّك القادةُ الكرد بمناطقهم المحرَّرة وتركوا أكثرَ من أربعة أخماس الوطن تحت سيطرة صدّام، خالقين **قطيعةً بين النضال الوطني العراقي الديموقراطي ونضالِ القوى الكردية**، كما لو أنّهم وَضعوا أنفسَهم خارج خريطة العراق السياسية لعقدٍ من الزمن أو يزيد. إنّ تطور المشروع السياسي الكردي من صيغةٍ غامضةٍ هي صيغة «الأماني المشروعة» للشعب الكردي، كما كان يُطلق عليها إبّان الثورة الكردية عامَ ١٩٦١، إلى صيغة «الديموقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان» قبل ظهور مشروع احتلال العراق، ثم إلى صيغة «الفيدرالية الكردستانية» بالتزامن مع خطط احتلال العراق، ما هو إلا تأكيدٌ على أنّ القيادات الكردية لا تبني مشروعَها القومي باتحادٍ تامٍّ مع المشروع الوطني العراقي الرامي إلى التخلص من الديكتاتورية وتحقيقِ عراقٍ ديموقراطي، بل وفق منطقٍ قوميّ خاصّ على حسابِ الحقوق والثوابت الوطنية العراقية، ومن دون أن تَعْبأ بالنتائج التي قد تجرّها مثلُ هذه الشعارات والتحالفات. إنّ القيادات الكردية تكرِّر أخطاءها بتحالفها مع قوًى معاديةٍ لحقوق الشعوب الكردية، معرِّضةً مستقبلَ العراقيين ومستقبلَ الشعوب الكردية نفسِها إلى أخطار كبيرة محتملة. فكما أَرغمتْ أحداثُ الستينات الثورةَ الكرديةَ على التحالف مع البعث ضدّ المشروع الديموقراطي العراقي، وتكرَّر ذلك في مطلع السبعينات، يعاد تكرارُ لعبة التحالف الآن، ولكنْ مع قوًى طائفيةٍ محلياً وقوًى غازيةٍ دولياً.

فصام وطني

لا تتوقّف أضرارُ التقدير القومي الكردي غير الدقيق للموقف السياسي على ما سبق ذكرُه، بل تتعدّاه إلى النتائج السياسية والاجتماعية والروحية التي رأيناها تنفجر، بعملية منظّمة، تزامنًا مع بدء عملية الاحتلال. فالحقّ أنّ تفكيك النضال الوطني لم يُضعف المقاومةَ الوطنيةَ العراقية بإطلاق يد الديكتاتور وتوسيع حرية بطشه، فحسب، بل صَنَعَ أيضًا الذرائع التي كان المحتلّونَ يسعون إليها لشنّ الحرب. ذلك أنّ تفكيكَ النضال الوطني المعادي للديكتاتورية أشاع مناخَ اليأس القاتل في نفوس العراقيين، وأسهم في خلق تصورات شاذّة عن «منقذٍ» وعن ضرورةٍ تأتي من الخارج لحلّ أزمة الداخل، في محاولة لإبدال ضرورةٍ محلَّ ضرورة، و«محتلٍّ» ديكتاتوري بآخرَ ديموقراطي، وفق تعبير صحافيي صحيفة **المؤتمر**، لسانِ حال القوى المؤيِّدة للحرب والاحتلال. أما الوطن فلم يكن ضمن حسابات بعض القيادات الكردية إلاّ في وصفه مادةً للاقتسام. وبالقدر نفسه، لم يعد الوطنُ نقطةَ حساب في تقدير المعارضة المؤيِّدة للاحتلال: فإذا كان الديكتاتور المحلّي ضرورةً في أعين سياسيي ومثقفي الداخل المؤيِّدين له، فإنّ المحرِّر الأجنبي أضحى ضروريّاً، بالقدر نفسه أو يزيد قليلاً، في نظر المعارضة، وخاصة في نظر قطاعٍ واسعٍ من مثقفي المعارضة الشيوعيين السابقين والبعثيين السابقين.

محطّات رئيسية

ثلاثُ محطّات أساسية وتاريخية تطوّرتْ فيها مشاريعُ الحقوق الكردية كما ذكرنا: من صيغة «الأماني المشروعة،» إلى صيغة «الحكم الذاتي،» وصولاً إلى مشروع «الفيدرالية.» وقد رافق كلَّ صيغة ومحطة من هذه المحطات تمدّدٌ جغرافي يتّسع خطوةً فخطوة: فبدأ بمطلب «السيادة على المناطق ذات الأغلبية الكردية،» وانتهى بصيغة «الكردستانية» ذاتِ الطبيعة الجغرافية التي تتجاوز حدودَ حقوق الأغلبية الكردية. وقد ترافق مع تلك التحولات تطورٌ في الأساليب: من أسلوب المؤامرة، إلى أسلوب التعاون مع القوى العسكرية المحلية والأجنبية خفيةً، ثم إلى أسلوب العمل العسكري المكشوف مع الجيوش الأجنبية. هذا التطور يؤشّر إلى أنّ بعض القيادات الكردية تسير قدمًا باتجاه توسيع مفاهيم الحقوق وحدودها الجغرافية وطرق تحقيقها، تزامنًا مع تغيّر الأوضاع وتوازن القوى إقليميّاً ووطنيّاً. ومثلُ هذا المسعى يُعَدّ مراهنةً فيها قدرٌ كبيرٌ من «الشطارة» السياسية المؤقّتة، ولكنها في الوقت عينه مراهنةٌ فيها قدرٌ أكبر من الخطورة السياسية والاجتماعية إذا لم يتمّ ضبطُ حركتها بالتوازن مع المصالح الوطنية العراقية. ومما لا شكّ فيه أنّ القيادات الكردية معنيةٌ بتطوير مفهوم الحقوق وسُبل تحقيقها بشكل متواصل، ولكنْ يتوجّب عليها أن تقوم بذلك بصفتها قوى عراقية، وليست عِرْقيةً، أيْ وطنيةً وليست عنصرية. وحتى لو نُظر إلى الأمر من زاويته القومية الضيقة، فإنه يتوجّب على القيادات الكردية أن تعلنَ عن مشاريعها القومية صراحةً، أمام شركائها في العملية السياسية على الأقلّ. بل على مشروع الانفصال المؤجّل نفسه أن يُطرح على الشركاء في العملية السياسية باعتباره خيارًا ممكنًا في حال توفّر ظروف تحقّقه، لكي يكون الشركاءُ على بيّنةٍ من خطط التعاون ومداها ومشكلاتها الراهنة والمستقبلية. أما سيرُ

> إنّ تفكيك النضال الوطني لم يُضعف المقاومة الوطنية العراقية. بإطلاق يد الدكتاتور وتوسيع حرية بطشه. فحسب. بل صنع أيضًا الذرائع التي كان المحتلّون يسعون إليها لشنّ الحرب.

القيادات الكردية نحو الخطوة (المحطة) الرابعة فيعني وضعَ الحقوق القومية الكردية خارج سياق العملية الديموقراطية العراقية، ووضعَ جغرافية الأكراد العراقيين خارج جغرافية العراق كوطن، والاضطرارَ إلى انتهاج أساليب العمل العسكري المكشوف بالتعاون مع حلفاء أجانب على حساب المشروع الديموقراطي الوطني. لقد نشرتُ، في وقت سابق، عيّناتٍ من الكلمات التي طفحتْ في خطابات القادة الأكراد في فورة الحماس للحرب، يؤكّدون فيها وجودَهم خارج رقعة الوطن العراقي جغرافيّاً وسياسيّاً. غير أنّني لاحظتُ أنّ هذه التعابير أخذتْ تتوارى فيما بعد، وظهرتْ بدلاً منها نبرةٌ تتوخّى الحذرَ عند الحديث عن السيادة الوطنية. لكنّ هذه القيادات لم تستطع ضبطَ زلّاتها القومية تمامًا حتى هذه اللحظة، ولهذا الأمر دلالاتُه العميقة (راجع **ملحق النهار**، الأحد ١٦ آذار ٢٠٠٣، «مفهوم الاحتلال بين ثقافة العنف وثقافة الخضوع»).

خياران كلاهما مُرٌّ

إنّ نجاح المشروع القومي الكردستاني (لا الكردي)، بمعزل عن الجدل الوطني الديموقراطي كما أسلفنا، يضع العراقيين أكرادًا وعربًا وتركمانيين وآشوريين، أمام خياراتٍ مأساوية. ففي حال عدم تحقّق مشروع الفيدرالية كصيغة جغرافية، سيصبح الاندفاعُ نحو الخطوة الرابعة أمرًا محتّمًا لدى القيادة الكردية، حفاظًا على ماء الوجه، وتلبيةً للوعود التي قطعتْها لجماهيرها. ذلك أنه في حال فشل القيادات الكردية في الحصول على دعم عراقي وأجنبيلمشروعها هذا، ستُرْغَم هذه القيادات، تحت ضغط الخيبة السياسية، على البحث عن حلولٍ أكثر تطرفًا، من طريق المغامرة العسكرية. لذلك قد تغدو سياسةُ إعلاء المشروع العرقي والطائفي على حساب المشروع الوطني مقدّمةً لكارثةٍ سياسية إذا لم تقم القياداتُ الكرديةُ بدراسة موقفها دراسةً جديّةً وعميقة. فالمشروع الكردستاني يريد أن يَقبض ثمنَ تأييده للاحتلال في صورة مكافأةٍ جغرافيةٍ فوريةٍ على حساب قومياتٍ وتكويناتٍ دينيةٍ متعددة: العرب، التركمان، الآشوريين والكلدان، اليزيديين. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ أمير اليزيديين، أنور معاوية الأموي، الذي يعتبره الأكرادُ كرديّاً، يصرّ هو نفسُه على رفض الخضوع للسيطرة الكردية وفق مبدإ التمدد الجغرافي.

إنّ خروج القيادات الكردية صِفرَ اليدين من صفقة الاحتلال أمرٌ محتمل، كنتائج الصفقات السابقة، الخاسرة والمتكرّرة، مع البعث والعسكريين الشوفينيين. فالمشروع القومي الكردي، مهما كانت تسمياتُه، يجب أن يُقَرَّ من قِبل الشعب العراقي **ديموقراطيّاً**، لا أن يُفرَضَ كجزءٍ من نتائج معركة عسكرية خاضتْها قواتٌ أجنبيةٌ ضدّ ديكتاتورٍ ظالم. لذلك لا غرابة أن يخشى بعضُ السياسيين الحاكمين في العراق من أيّة محاولةٍ تهدف إلى تحقيق ديموقراطية وطنية والإسراع في انتزاع السيادة كاملةً من يد المحتلّ. ولا غرابة أيضًا أن يعجّل وزيرُ خارجية مجلس الحكم هوشيار زيباري بدعوة قوات الناتو ما إنْ سَمِعَ إشارةً من كولن باول توحي بذلك، كما لو أنّ العراق لا تكفيه قواتُ أميركا وحلفائها! ثم راح يطالب بتطويلِ فترةِ بقاء القوات المحتلة، ثم عجّل بإدانة الأمم المتحدة لعدم إسهامها في مساعدة العراق! وهو الذي دأب على القول بأنّ العراق «بلد مستقلّ يملك السيادةَ الكاملة،» على الرغم من إدراكه التامّ أنّ الأمم المتحدة وأميركا نفسَها ترى غيرَ ذلك. وليس هذا كلُّه سوى محاولات يائسة لتأجيل انفجار الأزمة الحتمي.

لذلك، ربما تُرغَم القياداتُ الكرديةُ على الدخول في حربٍ أهليةٍ بين الأكراد أنفسهم، أو قد يعجّلون بدفع الأزمة إلى الخارج بواسطة حزب العمّال الكردستاني التركي، أو يُشْعلون فتيلَ الحرب بينهم وبين تكوينات العراق القومية والدينية الأخرى، لغرض الخروج من ورطة المراهنة الفاشلة على المحتلّ. إنّ أملنا عظيم في أن يكون القادةُ الأكرادُ أكثرَ دقةً في حساباتهم، وأكثرَ استعدادًا لسماع وجهات نظر مختلفة، وأن يحدّدوا جيّدًا أيَّ طريق يريدون: الطريقَ القومي (العِرقي) أم الطريق الوطني؟ فالتاريخ لا يَسْمح بالجمع بين متناقضيْن، إلاّ إلى حين.

هنا نودّ الإشارةَ إلى حقيقة محزنة، وهي أنّ القيادات الإعلامية والسياسية الكردية اعتادت أن تسمعَ وتطربَ لمعزوفات التغنّي بتجربة كردستان، إلى الحدّ الذي أمات الجدلَ في صفوف المثقفين الكرد. فلم يعودوا قادرين على سماع صوتٍ ناقدٍ أو مغايرٍ لوجهات نظرهم، على الرغم من إدراكهم بؤسَ تجربتهم السياسية. إنّ الانغلاق هو أسهلُ الطرق نحو التحجّر والجمود فالموت. فالتجربة الديموقراطية لا تتطور إلاّ بالجدل الخلاّق. وهذا ما لم نَرَهُ من المثقفين الكرد، الذين تَركوا مهامَّ مناقشة قضاياهم لفئاتٍ من مرتزقة الصحافة، الذين راحوا ينقضّون بالشتائم والعقوبات على كلّ مَنْ ينتقد مشاريعَهم السياسية. وأخصُّ بالذكر الهجمات البذيئةَ، الجاهلةَ، المتكررة على دراسات الكتّاب العراقيين والعرب، وعلى كتابات بعض المثقفين الآشوريين والكلدان والتركمان، التي هي جزءٌ جدّي من مفاتيح الجدل الوطني حول قضايا اجتماعية وسياسية شائكة، تتطلّب جهدًا وعقلاً ووقتًا طويلاً لحسمها.

ختامًا، إنّ القيادة الكردية مسؤولةٌ مسؤوليةً تامةً عن كلّ قطرة دم عراقية، إضافية، ستُسفك في سبيل تحقيق المشروع القومي (العِرقي) على حساب المصالح الوطنية العراقية.

السويد